جامعة عبد الرحمان ميرة – بجاية–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم القانون الخاص

الدكتور أغليس بوزيد
أستاذ محاضر قسم "أ"
قسم القانون الخاص

تدريس الأعمال الموجهة في مادة تطبيقات الدعاوى الإجرائية (1) عبر الخط

موجهة إلى طلبة السنة الأولى ماستر
تخصص المهن القانونية والقضائية

السنة الجامعية 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

استجابة لمتطلبات التكوين البيداغوجي الهادف للطلبة في الجامعة عن طريق وسائل التواصل عن بعْـد، والتي سجلت تقدّما ملحوظا في اكتساب الطلبة للمعارف والمؤهلات العلمية، أضع بين أيدي الطلبة دروسا تتضمّن حوصلةً علميةً للبحوث الأكاديمية المقررة في برنامج مادة "تطبيقات الدعاوى الإجرائية (1)"، التي يتلقاها في التكوين طلبة السنة الأولى ماستر فرع القانون الخاص، تخصص المهن القانونية والقضائية، في حصص الأعمال الموجهة.

يكون ضروريا في بداية عرض تدريس هذه المادة عبر الخط، أن أذكّـر بأنّ التدريس عن بُعْـد يعتبر مبادرة ترمي إلى إثراء العمل البيداغوجي وفتح المجال للمناقشة والنقد الموضوعي الإيجابي حول مضامين البحوث المقررة في الأعمال الموجهة، وهذه المبادرة تستحق التشجيع لما تتمتع به من مصداقيـــة تبرز من خلال مساهمتها في تحقيق رصيد فكري يسهل الرجوع إليه من طرف الطلبة، وتسهيل الوصول إلى المعلومة القانونية للطالب الباحث بطريقة تمكّنه من إنجاز بحوثه و إثراء البحوث بالمستجدات التي تتعلق بعمل الطالب، وهذه مستجدات يمكن إتاحتها عبر الخط من طرف الأستاذ المشرف والمؤطر للأعمال البيداغوجية دون أن يتطلب ولا أن يستدعي ذلك إمكانيات وجهود كبيرة معرقلة لإيصال المعلومات للطالب.

أحرص وبكل جدية في عرض تدريس هذه المادة عبر الخط، على احترام المقرر المحدد للطلبة في تكوينهم ملتزما بالمعايير البيداغوجية في نشر الأفكار القانونية المتصلة بهذا المقرر سواء في محتوى البحوث المرسلة للطلبة كتابيا أو

عن طريق التسجيلات المرئية المقدمة من طرفي كأستاذ مكلف بتدريس هذه المادة في الأعمال الموجهة، أو عن طريق الروابط الالكترونية التي أوفرها لإحالة الطلبة الباحثين لتصفح مواقع الكترونية آمنة في معلوماتها ومحتواها بما يحقق الأهداف التعليمية المنتظرة في التكوين، وأتجنب الإحالة إلى الروابط الالكترونية غير الآمنة أو الروابط التي لا تتوافق في محتواها مع مضامين البحوث المقررة للطلبة في تكوينهم أو التي تتعلق بدراسات منشورة على ضوء قوانين أجنبية مختلفة عن توجه المشرع الجزائري، كل ذلك من أجل تفادي الخلط الذي يحدث فجوة في التكوين، لأنّ طلبة السنة الأولى ماستر في هذا التكوين مطالبون باكتساب معارف قانونية تؤهلهم مستقبلا إلى تلقي الدراسات المعمقة تساعدهم على التحليل والمقارنة في حينها.

كما يجب الحرص أيضا على تحقيق الأهداف التعليمية البيداغوجية التي لا تقل أهمية وشأنا عن الأهداف التي يحرص عليها الأستاذ في حصص الأعمال الموجهة بالنسبة للأعمال البيداغوجية الحضورية.

هكذا أشير إلى مخططٍ يتضمن عرض تدريس هذه المادة عبر الخط، في النقاط الآتية:

- عرض وتقديم العمل البيداغوجي المقرر لمادة تطبيقات الدعاوى الإجرائية (1) المحدد في حصص الأعمال الموجهة.
- بيان أهداف التعليم في المادة.
- تسيير العمل البيداغوجي للمادة في الأعمال الموجهة على ضوء المحتوى التعليمي المحدد.
- تحديد طريقة التقييم.

أولا:

عرض وتقديم العمل البيداغوجي المقرر لمادة تطبيقات الدعاوى الإجرائية (1) المحدد في حصص الأعمال الموجهة.

1- التعريف بالأستاذ المكلف بالمادة في الأعمال الموجهة

2- التعريف بدروس ومقرر المادة

1- التعريف بالأستاذ المكلف بالمادة في الأعمال الموجهة:

الاسم واللقب: بوزيـــد أغليـــس

الوظيفة: أستاذ باحث، رتبة أستاذ محاضر قسم "أ"

جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية 06000/ الجزائر

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانـون الخـاص

رقم الهاتف: 0696 76 56 86

البريد الإلكتروني: bouzid.aghlis84@gmail.com / bouzid.aghelis@univ-bejaia.dz

الجنسية: جزائرية

الخبرة المهنية ذات الصلة بتدريس مادة تطبيقات الدعاوى الإجرائية (1):

- أستاذ مكلف بتدريس مادة قانون الإجراءات المدنية والإدارية المعمق، لطلبة السنة الأولى دكتوراه، تخصص القانون الخاص.
- أستاذ مكلف بتدريس مادة الإجراءات الإدارية (على ضوء قانون الإجراءات المدنية والإدارية) لطلبة الكفاءة المهنية للمحاماة.
- أستاذ مكلف بتدريس مادة الإجراءات المدنية والإدارية لطلبة الكفاءة المهنية للمحضر القضائي.

- محامي معتمد لدى المحكمة العليا ومجلس الدولة، بقرار من السيد وزير العدل حافظ الأختام.
- مستشار قانوني لوزارة السكن والعمران والمدينة.

2- التعريف بدروس ومقرر المادة:

- أ/ تسمية المادة: مادة تطبيقات الدعاوى الإجرائية (1)

- ب/ التعريف بالمادة:

- مادة أساسية تندرج في وحدات التكوين الأساسية
- مادة سداسية، تدرّس في السداسي الأول من كل سنة جامعية.
- الرصيد: 6
- المعامل: 3
- الحجم الساعي المقرر للتكوين الحضوري في الأعمال الموجهة: محدد بساعة ونصف /الأسبوع إضافة إلى أعمال أخرى تتمثل في تلقي المحاضرات والدروس الحضورية لمدة ثلاث ساعات/الأسبوع.

- المراجع الضرورية للتكوين في المادة:

أولا- باللغة العربية :

I/- الكتب :

1. ابراهيم المنجي، دعوى البطلان الأصلية في حالات بطلان الإجراء الشكلي والحكم الباطل، دار الكتب القانونية، الإسكندرية، 2013.
2. ابراهيم أمين النفياوي، مسؤولية الخصم عن الإجراءات: دراسة مقارنة في قانون المرافعات، دار النهضة العربية، القاهرة، 1991.
3. ابراهيم أمين النفياوي، التعسف في التقاضي: دراسة مقارنة في قانون المرافعات للحق الإجرائي من حيث نشأته وطبيعته وما يقرره من حصانة وصور التعسف في استعماله وكيفية تقديره وما يترتب عليه من آثار، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006.
4. ابراهيم أمين النفياوي، الإخلال بالواجب الإجرائي: دراسة في قانون المرافعات للواجب الإجرائي من حيث مصدره وطبيعته وصور الإخلال به والأثر المترتب عليه، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011.
5. ابراهيم نجيب سعد، القانون القضائي الخاص: الجزء الأول، المرافعات المدنية والتجارية، منشأة المعارف، الإسكندرية، د ت.
6. إبراهيمي محمد، الوجيز في الإجراءات المدنية: الجزء الأول، الخصومة القضائية، القضاء الوقتي، الأحكام، طرق الطعن، التحكيم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.
7. إبراهيمي محمد، الوجيز في الإجراءات المدنية: ج 2، الدعوى القضائية، دعاوى الحيازة، نشاط القاضي، الإختصاص، الخصومة القضائية، ط 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

8. أجياد ثامر الدليمي، إبطال عريضة الدعوى المدنية للإهمال بالواجبات الإجرائية: دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة معززة بالتطبيقات القضائية، دار الكتب القانونية، الإسكندرية، 2012.
9. أحمد ابراهيم عبد التواب، النظرية العامة للحق الإجرائي في قانون المرافعات المصري والفرنسي: دراسة تأصيلية مقارنة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2009.
10. أحمد أبو الوفا، نظرية الدفوع في قانون المرافعات، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2007.
11. أحمد أبو الوفا، مدونة الفقه والقضاء في المرافعات: الجزء الأول، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2007.
12. أحمد أبو الوفا، المرافعات المدنية والتجارية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2012.
13. أحمد سلامة بدر، إجراءات التقاضي أمام محاكم مجلس الدولة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.
14. أحمد سلامة بدر، طرق الإثبات أمام القضاء الإداري المصري والخليجي: مصر، السعودية، قطر، الإمارات، الكويت، البحرين، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011.
15. أحمد شوقي محمد عبد الرحمن، الدراسات البحثية في قانون الإثبات في الفقه والقضاء المصري والفرنسي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2007.
16. أحمد عوض هندي، أصول قانون المرافعات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002.

17. أحمد محمد أحمد حشيش، دروس في قانون المرافعات، دار النهضة العربية، القاهرة، 2014.
18. أحمد محمد الحفناوي، البطلان الإجرائي وأثره على الدعوى التأديبية: دراسة مقارنة بأحكام الفقه الإسلامي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
19. أحمد هندي، قانون المرافعات المدنية والتجارية: النظام القضائي والإختصاص والدعوى، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1995.
20. أحمد هندي، قانون المرافعات المدنية والتجارية: ج 2، الخصومة والحكم والطعن، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1995.
21. أحمد هندي، التمسك بالبطلان في قانون المرافعات: محاولة للحد من البطلان من خلال تقييد التمسك به سواء عن طريق الدفع أو الغياب أو الطعن أو المنازعة في التنفيذ على ضوء محكمة النقض المصرية والفرنسية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999.
22. أسامة أحمد شوقي المليجي، القواعد الإجرائية للإثبات المدني وفقا لنصوص القانون وأحكام القضاء وآراء الفقه، دار النهضة العربية، القاهرة 2000.
23. أسامة روبي عبد العزيز الروبي، الوجيز في القواعد الإجرائية للإثبات المدني، ط 5، دار التعاون للطباعة، القاهرة، 2006.
24. أسامة روبي عبد العزيز الروبي، الأحكام الإجرائية للإثبات بالدليل الكتابي في المواد المدنية والتجارية: دراسة تحليلية مقارنة في قواعد الإثبات ونظام التوقيع الإلكتروني، ط 02، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008.
25. اسكندر محمود توفيق، الخبرة القضائية، دار هومة، الجزائر، 2002.

26. اسكندر محمود توفيق، الخبير القضائي وقانون الإجراءات المدنية والإدارية، دار خطاب، الجزائر، 2012.
27. أغليس بوزيد، التحقيق في دعاوى القضاء الإداري: دراسة تحليلية نقدية، ط 02، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو، 2018.
28. الأنصاري حسن النيداني، القاضي والجزاء الإجرائي في قانون المرافعات: دراسة تحليلية وتطبيقية لدور القاضي في توقيع الجزاءات الإجرائية والإعفاء منها والحد من آثارها، مطبعة حمادة، القاهرة، 1999.
29. الأنصاري حسن النيداني، القاضي والجزاء الإجرائي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2009.
30. السيد صاوي أحمد، الوسيط في شرح قانون المرافعات، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة، 2008.
31. الشافعي أحمد، البطلان في قانون الإجراءات الجزائية: دراسة مقارنة، ط 05، دار هومة، الجزائر، 2010.
32. الشامي عايدة، خصوصية الإثبات في الخصومة الإدارية، المكتب الجامعي الحديث، اليمن، 2007.
33. عبد الحميد الشواربي، البطلان المدني الإجرائي والموضوعي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1996.
34. العيش فضيل، شرح قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجديد، منشورات أمين، الجزائر، 2009.
35. إيمان الجميل، الجزاء الإجرائي في ظل قانون المرافعات المدنية والتجارية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2014.

36. بربارة عبد الرحمن، شرح قانون الإجراءات المدنية والإدارية، دار هومة، الجزائر، 2009.
37. بربارة عبد الرحمن، شرح قانون الإجراءات المدنية والإدارية على ضوء القانون رقم 08-09 المعدل والمتمم بالقانون رقم 22-13، ج1، ط 5، بيت الأفكار، الدار البيضاء، الجزائر، أكتوبر 2022.
38. بربارة عبد الرحمن، شرح قانون الإجراءات المدنية والإدارية على ضوء القانون رقم 08-09 المعدل والمتمم بالقانون رقم 22-13، ج2، ط 5، بيت الأفكار، الدار البيضاء، الجزائر، أكتوبر 2022.
39. بعلي محمد الصغير، المدخل للعلوم القانونية: نظرية القانون، نظرية الحق، دار العلوم، عنابة، 2006.
40. بعلي محمد الصغير، القضاء الإداري: دعوى الإلغاء، دار العلوم، عنابة، 2007.
41. بعلي محمد الصغير، الوسيط في المنازعات الإدارية، دار العلوم، عنابة، 2009.
42. بعلي محمد الصغير، الوجيز في الإجراءات القضائية الإدارية، دار العلوم، عنابة، 2010.
43. بعلي محمد الصغير، المحاكم الإدارية، دار العلوم، عنابة، 2011.
44. بعلي محمد الصغير، شروط قبول دعوى الإلغاء، دار العلوم، عنابة، 2013.
45. بغاشي كريمة، الخبرة القضائية في المواد المدنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

46. بناسي شوقي، نظرية الحق في القانون الوضعي الجزائري: دراسة مقارنة بأحكام الفقه الإسلامي والتشريع المصري واجتهادات القضاء الفرنسي، دار الخلدونية، الجزائر، 2010.
47. بوبشير محند أمقران، قانون الإجراءات المدنية: نظرية الدعوى، نظرية الخصومة، الإجراءات الإستثنائية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.
48. بوبشير محند أمقران، قانون الإجراءات المدنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
49. بوحميدة عطاء الله، الوجيز في القضاء الإداري: تنظيم عمل واختصاص، دار هومة، الجزائر، 2011.
50. بوضياف عادل، الوجيز في شرح قانون الإجراءات المدنية والإدارية: ج 01، الأحكام المشتركة لجميع الجهات القضائية، الإجراءات الخاصة بكل جهة قضائية، داركليك للنشر، الجزائر، 2011.
51. بوضياف عادل، الوجيز في شرح قانون الإجراءات المدنية والإدارية: ج 02، الأحكام المتعلقة بالتنفيذ الجبري للسندات التنفيذية، الإجراءات المتبعة أمام الجهات القضائية الإدارية، الطرق البديلة لحل النزاعات، دار كليك للنشر، الجزائر،2012.
52. جعفور محمد سعيد، مدخل إلى العلوم القانونية: الوجيز في نظرية القانون، دارهومة، الجزائر، 2004.
53. جلال محمد ابراهيم، عبد العزيز المرسي حمود، مبادئ الإثبات في المواد المدنية والتجارية، دار الكتب المصرية، القاهرة، 2009.

54. حدادي رشيدة، الطلبات العارضة والدعاوى الفرعية في قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري، ط 3، دارهومة، الجزائر، 2013.
55. حسن علي حسين علي، الجزاء الإجرائي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2008.
56. حمدي باشا عمر، مبادئ الإجتهاد القضائي في مادة الإجراءات المدنية، ط 08، دارهومة، الجزائر، 2009.
57. خلوفي رشيد، قانون المنازعات الإدارية: شروط قبول دعوى الإلغاء، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
58. دلاندة يوسف، الوجيز في شهادة الشهود وفق أحكام الشريعة الإسلامية والقانون وما استقر عليه قضاء المحكمة العليا، دارهومة، الجزائر، 2004.
59. دلاندة يوسف، الوجيز في شرح الأحكام المشتركة لجميع الجهات القضائية وفق قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجديد: الدعوى القضائية، دار هومة، الجزائر، 2008.
60. دلاندة يوسف، قانون الإجراءات المدنية والإدارية: مذيل بأحدث مبادئ واجتهادات المحكمة العليا ومجلس الدولة، دارهومة، الجزائر، 2014.
61. دلاندة يوسف، قانون الإجراءات الجبائية، دارهومة، الجزار، 2014.
62. ذيب عبد السلام، قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجديد ترجمة للمحاكمة العادلة، ط 03، دارموفم للنشر، الجزائر، 2012.
63. زودة عمر، الإجراءات المدنية على ضوء آراء الفقهاء وأحكام القضاء، دار الإتصال للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت.
64. سايس جمال، الإجتهاد الجزائري في القضاء الإداري: الجزء الأول، منشورات كليك، الجزائر، 2013.

65. سايس جمال، الإجتهاد الجزائري في القضاء الإداري: ج 02، منشورات كليك، الجزائر، 2013.
66. سايس جمال، الإجتهاد الجزائري في القضاء الإداري: ج 03، منشورات كليك، الجزائر، 2013.
67. سايس جمال، المنازعات الضريبية في الإجتهاد القضائي الجزائري، منشورات كليك، الجزائر، 2014.
68. سحر عبد الستار إمام يوسف، دور القاضي في الإثبات: دراسة مقارنة، دار الكتب المصرية، القاهرة، 2002.
69. سعد أحمد شعلة، قضاء النقض المدني والجنائي في البطلان: مجموعة القواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض في البطلان في المواد المدنية والتجارية، الإيجارات، المرافعات، الأحوال الشخصية والمواد الجنائية من 1931 إلى 1995، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1997.
70. سعد عبد العزيز، أبحاث تحليلية في قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجديد، دارهومة، الجزائر، 2013.
71. سعيد حسين علي، المشكلات العملية في الدعوى الإدارية أمام محاكم مجلس الدولة: إختصاصات مجلس الدولة، التظلم من القرار الإداري، دعاوى الإلغاء ودعاوى غير الإلغاء، طرق الطعن في الأحكام الإدارية، المكتب الفني للإصدارات القانونية، القاهرة، 2004.
72. سنقوقة سائح، شرح قانون الإجراءات المدنية والإدارية: ج 1، نصا، شرحا، تعليقا، تطبيقا، دار الهدى، عين مليلة، 2011.
73. سنقوقة سائح، شرح قانون الإجراءات المدنية والإدارية: ج 2، نصا، شرحا، تعليقا، تطبيقا، دار الهدى، عين مليلة، 2011.

74. سيد أحمد محمود، النظام الإجرائي للخبرة القضائية في المواد المدنية والتجارية وفقا للقانونين المصري والكويتي، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2007.
75. سيد أحمد محمود، الغش الإجرائي في التقاضي والتنفيذ، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون سنة النشر.
76. شريف الطباخ، التحقيق الإداري والدعوى التأديبية ودفوعها، دار الفكر والقانون، المنصورة، 2008.
77. شويحة زينب، الإجراءات المدنية في ظل القانون 09/08: الجزء الأول، دار أسامة للطباعة، الجزائر، 2009.
78. صالحي العيد، الوجيز في شرح قانون الإجراءات الجبائية، الأنظمة الجبائية، الرقابة الجبائية، المنازعات الجبائية، ط2، دارهومة، الجزائر، 2006.
79. صقر نبيل، الوسيط في شرح قانون الإجراءات المدنية والإدارية: الإجراءات الإدارية، دار الهدى، عين مليلة، 2009.
80. صقر نبيل، مكاري نزيهة، الوسيط في القواعد الإجرائية والموضوعية للإثبات في المواد المدنية طبقا لقانون الإجراءات المدنية والإدارية وأحدث تعديلات القانون المدني، دار الهدى، عين مليلة، 2009.
81. طاهري حسين، شرح وجيز للإجراءات المتبعة في المواد الإدارية: مدعما باجتهاد مجلس الدولة في الجزائر وفرنسا، دار الخلدونية، الجزائر، 2005.
82. طاهري حسين، المنازعات الضريبية: شرح لقانون الإجراءات الجبائية، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.
83. عاصم أحمد عجيلة، تقرير الخبير بين التشريع الكويتي والقضاء المصري، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2009.

84. عبد الحميد محمد الحوسني، إجراءات التقاضي في الدعوى الإدارية بدولة الإمارات العربية المتحدة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2013.
85. عبد العزيز عبد المنعم خليفة، المرافعات الإدارية في قضاء مجلس الدولة، دار الكتب القانونية، الإسكندرية، 2005.
86. عبد العزيز عبد المنعم خليفة، إجراءات التقاضي والإثبات في الدعاوى الإدارية، مطابع جامعة المنوفية، مصر، 2007.
87. عبد العزيز عبد المنعم خليفة، الإثبات أمام القضاء الإداري: الإثبات المباشر، الإثبات غير المباشر، دور القاضي في الإثبات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.
88. عبد المنعم الشرقاوي، الأحكام المستحدثة في قانون المرافعات الجديد، دار النشر للجامعات المصرية، الإسكندرية، 1949.
89. عدو عبد القادر، المنازعات الإدارية، دار هومة، الجزائر، 2012.
90. علي أبو عطية هيكل، قانون المرافعات المدنية والتجارية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2007.
91. علي الشحات الحديدي، التنازل عن الأعمال والحقوق الإجرائية أمام القضاء المدني، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.
92. علي عبد الحميد تركي، قانون الإجراءات المدنية وفقا للقانون الإتحادي رقم 11 لسنة 1992 والقوانين المكملة والمعدلة له: التنظيم القضائي وقواعد الإختصاص، نظرية الدعوى والخصومة القضائية، ط 02، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011.
93. عوابدي عمار، النظرية العامة للمنازعات الإدارية في النظام القضائي الإداري: ج 02، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

94. فتحي والي، نظرية البطلان في قانون المرافعات: دراسة تأصيلية وتطبيقية للأعمال الإجرائية في قانون المرافعات وأسباب بطلانها الشكلية والموضوعية وأنواع البطلان وبيان من له التمسك به وتصحيحه وآثاره، تحديث أحمد ماهر زغلول، ط 2، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، 1997.
95. فرج علواني هليل، البطلان في قانون المرافعات المدنية والتجارية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2008.
96. فريجة حسين، إجراءات المنازعات الضريبية في الجزائر، دار العلوم، عنابة، 2008.
97. فريجة حسين، المبادئ الأساسية في قانون الإجراءات المدنية والإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
98. قدري عبد الفتاح الشهاوي، الإثبات: مناطه وضوابطه في المواد المدنية والتجارية في التشريع المصري والمقارن، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002.
99. كوسة فضيل، الدعوى الضريبية واثباتها في ضوء اجتهادات مجلس الدولة، دار هومة، الجزائر، 2010.
100. كوسة فضيل، القرار الإداري في ضوء قضاء مجلس الدولة، دار هومة، الجزائر، 2013.
101. لحسين بن شيخ أث ملويا، مبادئ الإثبات في المنازعات الإدارية: القواعد الأساسية للإثبات، الأدلة المقبولة أمام القاضي الإداري، أعمال تطبيقية، إرشادات عملية، القانون العام لاتحاد عروش جرجرة، ط 6، دار هومة، الجزائر، 2009.

102. لحسين بن شيخ أث ملويا، قانون الإجراءات الإدارية، دار هومة، الجزائر، 2012.
103. ماجد راغب الحلو، دعاوى القضاء الإداري: وسائل القضاء الإداري، قضاء الإلغاء، قضاء التعويض، قضاء التأديب، قضاء التسوية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2010.
104. محمد أحمد عبد الرؤوف، المنازعة الضريبية في التشريع المصري المقارن، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998.
105. محمد شكري سرور، النظرية العامة للقانون، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007.
106. محمد عبد الحميد مسعود، إشكاليات إجراءات التقاضي أمام القضاء الإداري: النظرية العامة للدعوى الإدارية من إقامتها حتى الحكم فيها، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2008.
107. محمد كمال عبد العزيز، تقنين المرافعات في ضوء القضاء والفقه: ج 01، نادي القضاة، القاهرة، 1995.
108. محيو أحمد، المنازعات الإدارية، ترجمة فائز أنجق وبيوض خالد، ط 6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
109. مسعودي عبد الله، الوجيز في شرح قانون الإجراءات المدنية والإدارية، ط 4، دار هومة، الجزائر، 2009.
110. مصطفى المتولي قنديل، دعوى الخبرة: دراسة في الخبرة الوقائية في القانون الفرنسي وإثبات الحالة بواسطة خبير في القانون المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.

111. مصطفى محمود كامل الشربيني، بطلان اجراءات التقاضي أمام القضاء الإداري، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2006.
112. منصور مصطفى منصور، المدخل للعلوم القانونية، ط 2، مكتبة سيد عبد الله وهبة، مصر، 1970.
113. ميمون خراط، الطعن بالإستئناف في الأحكام الإدارية، دار نشر المعرفة، الرباط، 2012.
114. نبيل اسماعيل عمر، الإرتباط الإجرائي في قانون المرافعات وآثاره الإجرائية والموضوعية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1994.
115. نبيل اسماعيل عمر، الهدر الإجرائي و اقتصاديات الإجراءات، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999.
116. نبيل اسماعيل عمر، الوسيط في قانون المرافعات المدنية والتجارية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1999.
117. نبيل اسماعيل عمر، دراسة في السياسة التشريعية والقضائية لإعمال الجزاء الإجرائي في قانون المرافعات المدنية والتجارية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008.
118. نبيل اسماعيل عمر، التكامل الوظيفي للأعمال الإجرائية والإجراءات الموازية: دراسة في قانون المرافعات المدنية والتجارية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011.
119. نبيل اسماعيل عمر، عدم فعالية الجزاءات الإجرائية في قانون المرافعات، منشأة المعارف، الإسكندرية، د ت.
120. هشام محمد البدري، النص الضريبي بين التفسير الإداري والتفسير التشريعي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005.

121. هنوني نصرالدين، تراعي نعيمة، الخبرة القضائية في مادة المنازعات الإدارية، ط 02، دار هومة، الجزائر، 2009.
122. وجدي شفيق، الموسوعة الشاملة في البطلان المدني والجنائي والإداري في ضوء الشرح وآراء الفقه والتشريع والمستقر والمستحدث من قضاء النقض ومذكرات الدفاع في البطلان، دار أحمد حيدر للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2012.

ب/ الرسائل والمذكرات الجامعية:

ب 1/ الرسائل الجامعية:

1. أحمد ابراهيم عبد التواب محمد، النظرية العامة للتعسف في استعمال الحق الإجرائي: دراسة تأصيلية مقارنة في قانون المرافعات المصري والفرنسي، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2005.
2. أحمد كمال الدين موسى، نظرية الإثبات في القانون الإداري، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الحقوق، تخصص العلوم الإدارية والمالية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1976.
3. أغليس بوزيد، بطلان إجراءات التحقيق في منازعات القضاء الإداري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2016.
4. الأنصاري حسن النيداني، مبدأ وحدة الخصومة ونطاقه في قانون المرافعات المصري والفرنسي، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، 1996.

5. السيد محمد ابراهيم سليمان، الرقابة على الوقائع في قضاء الإلغاء، رسالة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، د ت.
6. أيمن أحمد رمضان، الجزاء الإجرائي في قانون المرافعات: مساهمة تحليلية وتطبيقية في بناء فكرة الجزاء الإجرائي وآليات إعمالها وكيفية الوقاية منها ووسائل علاجها والحد من آثارها، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، 2003.
7. براهيمي صالح، الإثبات بشهادة الشهود في القانون الجزائري: دراسة مقارنة في المواد المدنية والجنائية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، 2012/03/05.
8. بوبشير محند أمقران، عن انتفاء السلطة القضائية في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في القانون، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، 2006.
9. بوجادي عمر، اختصاص القضاء الإداري في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في القانون، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، 2011/07/13.
10. بونعاس نادية، خصوصية الإجراءات القضائية الإدارية في الجزائر، تونس، مصر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015.
11. حسن فلاح الحاج موسى، أهم أوجه منازعات الضريبة على الدخل في الأردن، رسالة دكتوراه في القانون الإقتصادي، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، د ت.

12. حسن محمود محمد حسن، دور القاضي الإداري في خلق القاعدة القانونية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة أسيوط، 2005.
13. حمد سليمان الرشيدي، النظرية العامة للجزاء الإجرائي في قانون المرافعات: دراسة مقارنة بين القانونين الكويتي والمصري، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2012.
14. خضراوي الهادي، المنازعة الضريبية في ضوء الإصلاحات الجبائية الجديدة في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الحقوق، قسم القانون، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2008.
15. رجب محمد أحمد مرعي، الحق الإجرائي: نشأته وانقضاؤه، قواعده وتطبيقاته في قانون المرافعات، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 2009.
16. رمضان طه محمد نصار، انقضاء الدعوى الإدارية بغير الفصل في الموضوع، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، د ت.
17. سكاكني باية، دور القاضي الإداري في حماية الحقوق والحريات الأساسية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، 2011/11/02.
18. صافي أحمد قاسم علي، الخصائص المميزة لدعوى الإلغاء عن الدعوى العادية: دراسة مقارنة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة أسيوط، 2006.

19. عبد الحكيم عباس قرني عكاشة، الصفة في العمل الإجرائي في قانون المرافعات المصري والمقارن، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1995.
20. علي الشحات الحديدي، دور الخبير الفني في الخصومة: دراسة مقارنة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في القانون، تخصص قانون المرافعات، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1989.
21. عيد محمد عبد الله القصاص، إلتزام القاضي باحترام مبدأ المواجهة: دراسة تحليلية مقارنة في قانون المرافعات المصري والفرنسي، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، د ت.
22. فتحي والي، نظرية البطلان في قانون المرافعات، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1959.
23. محمد الصاوي مصطفى ابراهيم، الشكل في الخصومة المدنية في التشريع المصري والفرنسي، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، 1992.
24. محمد يحي أحمد عطية، إلتزام القاضي باحترام مبدأ الحياد: دراسة مقارنة في قانون المرافعات المصري والفقه الإسلامي، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة طنطا، د ت.
25. مصطفى محمد تهامي منصورة، اجراءات الخصومة الإدارية: دراسة مقارنة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 2006.

26. مصطفى محمود كامل الشربيني، بطلان اجراءات التقاضي أمام القضاء الإداري: دراسة مقارنة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة أسيوط، 2003.

ب 2/ المذكرات الجامعية:

1. أغليس بوزيد، التحقيق في المنازعة الضريبية أمام القضاء الإداري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع القانون العام، تخصص القانون العام للأعمال، كلية الحقوق، جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية، 2011/06/20.
2. حميداني محمد، الدفوع الشكلية على ضوء الإجتهاد القضائي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العقود والمسؤولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2004.
3. خرشي إلهام، المنازعات الضريبية في المواد الإدارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة فرحات عباس-سطيف، 2004/10/10.
4. سعيد بن عبد الله بن ناصر الزعابي، إجراءات التقاضي الإداري: دراسة مقارنة بين القضاء المصري والقضاء العماني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، تخصص القانون العام، كلية الحقوق، جامعة بني سويف، د ت.
5. عبد العزيز العبد اللطيف، أحكام البطلان في نظام البطلان السعودي على ضوء الفقه الإسلامي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في القانون، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2004.

6. عطوي عبد الحكيم، منازعات الضرائب المباشرة في القانون الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص تحولات الدولة، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2010/05/05.
7. فنيدس أحمد، إجراءات منازعات الضرائب المباشرة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2005.

ج/ المقالات:

1. ابراهيم أمين النفياوي، "انعكاسات القواعد الاجرائية على أداء العدالة: دراسة في قانون المرافعات لأثر التنظيم الإجرائي على قيام القضاء بوظيفته"، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، عدد 21، أكتوبر 1997، ص ص 5-183.
2. أغليس بوزيد، "إثبات الضرر من العيب الإجرائي الموجب للحكم ببطلان اجراءات التحقيق في منازعات القضاء الإداري: دراسة تحليلية نقدية لنص المادة 60 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية، السنة السادسة، مجلد 12، عدد 02، 2015، ص ص 437-453.
3. أمقران عبد العزيز، "عن عريضة رفع الدعوى الضريبية في منازعات الضرائب المباشرة"، مجلّة مجلس الدّولة، عدد خاص بالمنازعات الضريبية، 2003، ص ص 16-47.
4. بغدادي جيلالي، "رقابة المحكمة العليا على مقررات التحقيق"، مجلة قضائية، عدد 03، 1992، ص ص 247-255.

5. زعزوعة فاطمة، "القاضي الإداري والمنازعات الخاصة: المنازعة الضريبية"، مجلة العلوم القانونية والإدارية، كلية الحقوق، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، العدد الرابع، 2008، ص ص 108-114.
6. زودة عمر، "نظام البطلان في قانون الإجراءات المدنية والإدارية"، م م ع، عدد 02، 2012، ص ص 17-44.
7. قاسم العيد عبد القادر، "مراحل الفصل في المنازعة الضريبية"، مجلة العلوم القانونية والإدارية، كلية الحقوق، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، العدد الرابع، 2008، ص ص 86-95.
8. قبايلي طيب، "التبليغ الرسمي في ضوء قانون الإجراءات المدنية والإدارية"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية، السنة السادسة، مجلد 12، عدد 02، 2015، ص ص 165-177.
9. مقداد كورغلي، ترجمة نسيمة بورنان، "الخبرة في المجال الإداري"، مجلة مجلس الدولة، العدد الأول، 2001، ص ص 42-54.

د/ أعمال الملتقيات والندوات العلمية:

- أغليس بوزيد، استقلالية القضاء في الجزائر بين هيمنة السلطة التنفيذية ومسعى الإصلاح الدستوري لإقامة دولة القانون، من أعمال الندوة العلمية حول الإصلاحات الدستورية في البلدان المغاربية، كلية العلوم القانونية والإقتصادية، جامعة نواقشط العصرية، موريتانيا، 06 و07 نوفمبر 2018.
- بودريوه عبد الكريم، "هل تخلّى المشرع الجزائري عن المعيار العضوي كأساس لإختصاص القضاء الإداري"، من أعمال الملتقى الوطني حول قانون

الإجراءات المدنية الجديد، كلية الحقوق، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، يومي 28-29 أفريل 2009.

م/ النصوص القانونية:

م 01/ النصوص القانونية الجزائرية:

01- الدستور:

دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر سنة 1996، المنشور بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 07 ديسمبر سنة 1996، ج ر عدد 76، صادر بتاريخ 08 ديسمبر سنة 1996، معدل ومتمم في سنة 2002 صادر بموجب القانون رقم 02-03 المؤرخ في 10 أفريل سنة 2002، ج ر عدد25، صادر بتاريخ 14 أفريل سنة 2002، و معدل ومتمم في سنة 2008 صادر بموجب القانون رقم08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008، ج ر عدد 63، صادر بتاريخ 16 نوفمبر سنة 2008، و معدل ومتمم في سنة 2016 صادر بموجب القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس سنة 2016، ج ر عدد 14، صادر بتاريخ 07 مارس سنة 2016، معدل ومتمم في سنة 2020 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442 مؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2020، ج ر عدد 82 صادر بتاريخ 30 ديسمبر سنة 2020.

02- النصوص التشريعية:

1. قانون عضوي رقم 98-01 مؤرخ في 1998/05/30، يتعلق باختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله، ج ر عدد 37، صادر في الفاتح من شهر جوان 1998، ص3.
2. قانون عضوي رقم 98-02 مؤرخ في 1998/05/30، يتعلق بالمحاكم الإدارية، ج ر عدد 37، صادر في الفاتح من شهر جوان 1998، ص 8.
3. قانون عضوي رقم 98-03، مؤرخ في 1998/06/03، يتعلق باختصاصات محكمة التنازع وتنظيمها وعملها، ج ر عدد 39، صادر في 07 جوان 1998، ص 3.
4. أمر رقم 66-154 مؤرخ في 1966/06/08، معدّل ومتمّم، يتضمّن قانون الإجراءات المدنية، ج ر عدد 74 لسنة 1966. (ملغى).
5. أمر رقم 75-58، مؤرخ في 20 رمضان عام 1395 هجري، الموافق ليوم 1975/09/26، يتضمن القانون المدني، ج ر عدد 78، صادر في 1975/09/30، ص 990، معدل ومتمم.
6. قانون رقم 01-21، مؤرخ في 22 ديسمبر 2001، يتضمن قانون المالية لسنة 2002، ج ر، عدد 79، صادر بتاريخ 23 ديسمبر 2001.
7. أمر رقم 06-03، مؤرخ في 15 يوليو 2006، يتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، ج ر عدد 46، صادر بتاريخ 2006/07/16.
8. قانون رقم 08-09، مؤرخ في 18 صفر عام 1429 الموافق ليوم 25 فبراير 2008، يتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، ج ر عدد 21، صادر في 2008/04/23.

03- النصوص التنظيمية:

- **مرسوم تنفيذي رقم 97-290، مؤرخ في 22 ربيع الأول، لعام 1418، موافق ليوم 27 يوليو 1997، يتضمن تأسيس لجان التنسيق والفرق المختلطة للرقابة بين مصالح وزارة المالية ووزارة التجارة وتنظيمها، ج ر عدد 50، صادر في 1997/07/30.**

و/ القرارات القضائية:

و01/ قرارات المجلس الأعلى والمحكمة العليا:

1. **قرار المجلس الأعلى، الغرفة المدنية، رقم 220، صادر بتاريخ 1969/02/05، (قرار غير منشور).**
2. **قرار المجلس الأعلى، الغرفة العقارية، رقم 14144، مؤرخ في 1977/02/21، (قرار غير منشور).**
3. **قرار المجلس الأعلى، الغرفة العقارية، رقم 13282، صادر بتاريخ 1978/04/05، (قرار غير منشور).**
4. **قرار المجلس الأعلى، الغرفة المدنية، رقم 22117، صادر بتاريخ 1982/05/19، المجلة القضائية، العدد الأول، لسنة 1989، ص ص 29-31.**
5. **قرار المجلس الأعلى، الغرفة المدنية، رقم 28496، صادر بتاريخ 1982/06/26، م ق، العدد الأول، لسنة 1989، ص ص 227-229.**
6. **قرار المجلس الأعلى، الغرفة المدنية، رقم 29009، صادر بتاريخ 1983/01/05، المجلة القضائية، العدد الأول، لسنة 1989، ص ص 32-35.**
7. **قرار المجلس الأعلى، الغرفة المدنية، رقم 26248، صادر بتاريخ 1983/07/04، م ق، العدد الأول، لسنة 1989، ص ص 362-365.**

8. قرار المجلس الأعلى، الغرفة الإدارية، رقم 31416، صادر بتاريخ 1984/01/04، مجلة قضائية العدد الأول، لسنة 1989، ص ص 48-50.
9. قرار المجلس الأعلى، الغرفة المدنية، رقم 32128، صادر بتاريخ 1984/01/09، م ق، عدد 02، لسنة 1990، ص ص 71-73.
10. قرار المجلس الأعلى، الغرفة المدنية، رقم 34899، صادر بتاريخ 1985/04/03، م ق، العدد الأول، لسنة 1990، ص ص 338-340.
11. قرار المجلس الأعلى، الغرفة المدنية، رقم 34700، صادر بتاريخ 1985/06/26، م ق، العدد الأول، لسنة 1989، ص ص 57-61.
12. قرار المجلس الأعلى، الغرفة المدنية، رقم 36089، صادر بتاريخ 1985/06/29، م ق، عدد 04، لسنة 1990، ص 189-193.
13. قرار المجلس الأعلى، الغرفة المدنية، رقم 38781، صادر بتاريخ 1985/11/11، م ق، عدد 02، لسنة 1990، ص ص 136-138.
14. قرار المجلس الأعلى، الغرفة العقارية، رقم 45573، صادر بتاريخ 1988/05/04، م ق، عدد 04، لسنة 1991، ص ص 51-53.
15. قرار المجلس الأعلى، الغرفة المدنية، رقم 39642، صادر بتاريخ 1986/06/21، م ق، عدد 02، لسنة 1992. ص ص 185-187.
16. قرار المجلس الأعلى، الغرفة المدنية، رقم 40402، صادر بتاريخ 1987/06/17، م ق، عدد 04، لسنة 1990، ص ص 13-15.
17. قرار المجلس الأعلى رقم 46526، صادر بتاريخ 1988/02/14، مجلة قضائية، عدد 04، لسنة 1990، ص ص 92-95.
18. قرار المجلس الأعلى، الغرفة المدنية، رقم 52820، صادر بتاريخ 1988/06/11، م ق، عدد 04، لسنة 1990، ص ص 27-29.

19. قرار المجلس الأعلى، الغرفة المدنية، رقم 50271، صادر بتاريخ 1988/11/21، م ق، عدد 03، لسنة 1990، ص ص 68-70.
20. قرار المجلس الأعلى، الغرفة العقارية، رقم 57024، صادر بتاريخ 1989/01/14، م ق، عدد 04، لسنة 1990، ص ص 189-193.
21. قرار المجلس الأعلى، الغرفة المدنية، رقم 66640، صادر بتاريخ 1989/03/15، م ق، عدد 04، لسنة 1993، ص ص19-22.
22. قرار المجلس الأعلى، الغرفة التجارية، رقم 56635، صادر بتاريخ 1989/03/19، م ق، عدد 04، لسنة 1992، ص ص 94-97.
23. قرار المجلس الأعلى رقم 57775، صادر بتاريخ 1989/07/15، مجلة قضائية عدد 04، لسنة 1992، ص ص 145-148.
24. قرار المجلس الأعلى، الغرفة المدنية، رقم 56493، صادر بتاريخ 1989/11/15، المجلة القضائية، عدد 02، لسنة 1990، ص ص 14-18.
25. قرار المجلس الأعلى، غرفة الأحوال الشخصية والمواريث، رقم 56756، صادر بتاريخ 1989/12/11، مجلة قضائية، عدد 02، لسنة 1992، ص 61-65.
26. قرار المجلس الأعلى، الغرفة المدنية، رقم 62320، صادر بتاريخ 1989/12/27، م ق، عدد 03، لسنة 1993، ص ص 21-23.
27. قرار المحكمة العليا، الغرفة العقارية، رقم 56963، صادر بتاريخ 1990/03/19، م ق، عدد 03، لسنة 1993، ص 107-109.
28. قرار المحكمة العليا، الغرفة الإدارية، رقم 73514، صادر بتاريخ 1991/06/12، م ق، العدد الأول، لسنة 1993، ص ص 32-35.
29. قرار المحكمة العليا، الغرفة العقارية، رقم 74451، صادر بتاريخ 1991/06/18، م ق، عدد 03، لسنة 1993، ص ص 79-82.

30. قرار المحكمة العليا، الغرفة الإدارية، رقم 88444، صادر بتاريخ 1991/12/29، مجلة قضائية، عدد 2، لسنة 1993، ص ص 148-151.
31. قرار المحكمة العليا، الغرفة الإدارية، رقم 946488، صادر بتاريخ 1992/07/26، قرار غير منشور.
32. قرار المحكمة العليا، غرفة الأحوال الشخصية والمواريث، رقم 84334، صادر بتاريخ 1992/09/29، مجلة قضائية، العدد الأول، لسنة 2001، ص 44-47.
33. قرار المحكمة العليا، الغرفة المدنية، رقم 87411، صادر بتاريخ 1993/01/06، المجلة القضائية، عدد 50، لسنة 1997، ص ص 55-58.
34. قرار المحكمة العليا، غرفة الأحوال الشخصية والمواريث، رقم 90683، صادر بتاريخ 1993/05/25، مجلة قضائية، العدد الأول، لسنة 1992، ص 58-60.
35. قرار المحكمة العليا، الغرفة العقارية، رقم 98033، صادر بتاريخ 1994/05/25، المجلة القضائية، العدد الأول، لسنة 1998، ص ص 98-101.
36. قرار المحكمة العليا رقم 145873، مؤرخ في 1997/03/04، مجلة قضائية، عدد 02، لعام 1999، ص ص 42-45.
37. قرار المحكمة العليا، الغرفة الإدارية، رقم 148405، صادر بتاريخ 1997/05/28، م ق، عدد 02، لسنة 1997، ص ص 42-45.
38. قرار المحكمة العليا، رقم 165510، مؤرخ في 1998/05/06، (قرار غير منشور).
39. قرار المحكمة العليا رقم 454044، المؤرخ في 2007/12/05، (قرار غير منشور).
40. قرار المحكمة العليا، رقم 497005، مؤرخ في 2008/02/06، (قرار غير منشور).

41. قرار المحكمة العليا، الغرفة العقارية، رقم 704846، صادر بتاريخ 2012/04/12، م م ع، عدد 02، 2012، ص ص 390-393.
42. قرار المحكمة العليا، الغرفة الإجتماعية، رقم 701104، صادر بتاريخ 2012/06/07، م م ع، عدد 02، لسنة 2012، ص ص 424-425.
43. قرار المحكمة العليا، الغرفة المدنية، رقم 818189، صادر بتاريخ 2012/07/19، م م ع، عدد 02، لسنة 2012، ص ص 160-163.
44. قرار المحكمة العليا، الغرفة الإجتماعية، رقم 754191، صادر بتاريخ 2013/03/07، (قرار غير منشور).
45. قرار المحكمة العليا، الغرفة المدنية، رقم 858660، صادر بتاريخ 2013/04/04، (قرار غير منشور).

و 02/ قرارات مجلس الدولة:

1. قرار مجلس الدولة، الغرفة الثالثة، رقم 002303، صادر بتاريخ 2001/03/19، (قرار غير منشور).
2. قرار مجلس الدولة، الغرفة الأولى، رقم 207171 فهرس رقم 331، صادر بتاريخ 2001/04/09، بين مديرية الضرائب لولاية مستغانم ومؤسسة التموين بالمواد الغذائية، مجلة مجلس الدولة، عدد 03، لسنة 2003، ص ص 92، 95.
3. قرار مجلس الدولة رقم 1987، صادر بتاريخ 2001/07/30، مجلة مجلس الدولة عدد خاص، لسنة 2003، ص ص 65-68.
4. قرار مجلس الدولة رقم 3376، صادر بتاريخ 2001/11/12، مجلة مجلس الدولة، عدد خاص، 2003، ص ص 191-194.

5. قرار مجلس الدولة رقم 3975، صادر بتاريخ 2001/11/12، مجلة مجلس الدولة، عدد 02، لسنة 2002، ص ص 191-195.
6. قرار مجلس الدولة، رقم 012045، صادر بتاريخ 2002/10/08، مجلة مجلس الدولة، عدد 03، لسنة 2003، ص ص 179، 181.
7. قرار مجلس الدولة، الغرفة الأولى، رقم 003172، صادر بتاريخ 2002/01/28، غير منشور.
8. قرار مجلس الدولة رقم 012045، صادر بتاريخ 2002/10/08، مجلة مجلس الدولة، عدد 03، لسنة 2003، ص ص179-181.
9. قرار مجلس الدولة رقم 5722، صادر بتاريخ 2002/10/15، مجلة مجلس الدولة، عدد خاص، 2003، ص ص 102-105.
10. قرار مجلس الدولة رقم 003416، مؤرخ في2003/01/21، (قرار غير منشور).
11. قرار مجلس الدولة، الغرفة الثانية، رقم 006306، صادر بتاريخ 2003/01/21، (قرار غير منشور).
12. قرار مجلس الدولة، الغرفة الثانية، رقم 13562، صادر بتاريخ 2004/12/21، (قرار غير منشور).
13. قرار مجلس الدولة رقم 033940، مؤرخ في 2007/07/11، مجلة مجلس الدولة، عدد 09، لسنة 2009، ص ص 67-69.
14. قرار مجلس الدولة رقم 407258، صادر بتاريخ 2007/12/05، (قرار غير منشور).
15. قرار مجلس الدولة رقم 040643، صادر بتاريخ 2008/04/23، مجلة مجلس الدولة، عدد 09، لسنة 2009، ص 70-72.

16. قرار مجلس الدولة، الغرفة الأولى، رقم 059188، صادر بتاريخ 2011/05/26، مجلة مجلس الدول، العدد الأول، لسنة 2012، ص 109-111.
17. قرار مجلس الدولة رقم 064698، صادر بتاريخ 2011/12/15 في القضية بين مديرية الضرائب لولاية باتنة و(ب-ن)، (قرار غير منشور).
18. قرار مجلس الدولة، الغرفة الأولى، رقم 068809، صادر بتاريخ 2012/06/14، (قرار غير منشور).
19. قرار مجلس الدولة، الغرفة الثانية، رقم 073374، صادر بتاريخ 2012/12/13، (قرار غير منشور).

ثانيا: باللغة الفرنسية

A/ Ouvrages :

1. **AUBY Jean Marie, DRAGO Roland, Traité des recours en matière administratif, litec, librairie de la cours de cassation, Paris, 1996.**
2. **BAILLEUL David, Le procès administratif, LGDJ, Paris, 2014.**
3. **BELHAJ Ahmed, GARGNON Jean, Droit administratif marocain, 5eme éd., Imprimerie Royale, Rabat, 1992.**
4. **BERNARD Pacteau, Manuel de contentieux administratif, Dalloz, Paris, 2010.**
5. **BOUNICHOT Jean-Claude, CASSIA Paul, POUJADE Bernard, Les grands arrêts du contentieux administratif, 4eme éd., Dalloz, Paris, 2014.**
6. **BROYELLE Camille, Contentieux administratif, 2eme éd., LGDJ, Paris, 2013.**

7. **CADIET Loïc, NORMAND Jacques, AMRANI MEKKI Soraya, Théorie générale du procès, PUF, Paris, 2010.**
8. **CAMBIER Cyr, Principes du contentieux administratif, T. 2, Maison Ferdinand Larcier, Bruxelles, 1964.**
9. **COURREGES Anne, DAEL Serge, Contentieux administratif, PUF, Paris, 2013.**
10. **DEBBASCH Charles, Procédure administrative contentieuse et procédure civile, LGDJ, Paris, 1962.**
11. **DOUCHY-OUDOT Mélina, Procédure civile, 4eme éd, Gualino, Paris, 2010.**
12. **FOULQUIER Caroline, La preuve et la justice administrative Française, l'Harmattan, Paris, 2013.**
13. **GOHIN Olivier, Contentieux administratif, 8eme éd., Lexis Nexis, Paris, 2014.**
14. **GROSCLAUDE Jacques, MARCHESSOU Philippe, Procédures fiscales, 4eme éd, Dalloz, Paris, 2007.**
15. **GUINCHARD Serge, CHAINAIS Cécile, FERRAND Frédérique, Procédure civile : Droit interne et droit de l'union Européenne, 31eme éd, Dalloz, Paris, 2012.**
16. **LAMARQUE Jean, Contentieux fiscal : généralités, répertoire de contentieux administratif, Encyclopédie, Dalloz, Paris, 2003.**
17. **LE BERRE Hugues, Droit du Contentieux administratif, Ellipses édition, Paris, 2002.**
18. **LEROY Michel, Contentieux administratif, 2eme éd., Bruylant, Bruxelles, 2000.**
19. **MASSOT Jean, FOUQUET Olivier, STAHL Jacques-Henri, GUYOMAR Mattias, Le conseil d'Etat : juge de cassation, 5eme éd, Berget Levrault, Paris, 2001.**
20. **M. Long, P. Weil, G Braibant, P. Delvolvé, B. Genevois, Les grands arrêts de la jurisprudence administrative, 12eme éd., Dalloz, Paris, 1999.**
21. **NOEL Gilles, La réclamation préalable devant le service des impôts, L.G.D.J, Paris, 1985.**

22. **PIERRE-OLIVIER Caille, Le contentieux administratif : la procédure, T. 02, IDILA, Paris, 2014.**
23. **PLANTY Alain, FRANçOIS-CHARLES Bernard, La preuve devant le juge administratif, Economica, Paris, 2003.**
24. **RICARD Michel, La Pratique du contentieux administratif et fiscal, Edition du moniteur, Paris, 1979.**
25. **ROUAULT Marie-Christine, Contentieux administratif, édition Larcier, Bruxelles, 2015.**
26. **ROUQUETTE Rémi, Petit traité du procès administratif, 5eme éd, Dalloz, Paris, 2012.**
27. **THOUROUD Jean-Jacques, Pratique du contentieux administratif, éd. Gualino, Issy-les Moulineaux, 2014.**
28. **TROTABAS Luis, COTTERET Jean Marie, Droit fiscal, 8è édition, Dalloz, Paris, 1997.**
29. **ZOUAIMIA Rachid, ROUAULT Marie-Christine, Droit administratif: les sources et principes généraux, l'organisation administrative, l'activité administrative, le contrôle de l'administration, éd. Berti, Alger, 2009.**

B/ Thèses de Doctorat :

1. **CIAUDO Alexandre, L'irrecevabilité en contentieux administratif Français, Thèse de Doctorat, Faculté de Droit, Université de Paris 1-Panthéon-Sorbonne, 22/06/2009.**
2. **LAMBET WIBER Sophie, Contribution du droit civil a une approche renouvelée de la charge de la preuve en droit fiscal, Thèse de doctorat, Université de Rouen, France,1996.**
3. **MENG Sheng, Le contrôle des actes administratifs en droit Chinois et sa réforme, Thèse de Doctorat, Faculté de droit et des sciences économiques, Université de Paris 1, 1991.**
4. **ZHANG Li, Le contrôle juridictionnel de la légalité des actes administratifs en Chine : Eléments d'analyse comparée des contentieux administratifs Chinois et Français, Thèse de Doctorat, Faculté de droit, Université de Paris 1, 2010.**

C/ Articles et contributions :

1. **BEZZINA Anne-charième, « 2004-2014: Les dix ans de la jurisprudence AC », RFDA, 30eme année, N° 4, Dalloz, Paris, juillet-août 2014, pp. 737-752.**
2. **CADIET Loïc, « La preuve», Contribution du colloque de Lyon sur la procédure civile mondiale mondialisée, 12 juin 2003, pp. 119-138.**
3. **CREPEY Edouard, « Le régime des productions postérieures à la clôture de l'instruction: à propos de la production d'un arrêt de relaxe relatif à un contentieux fiscal », RFDA, 31eme année, janvier-février 2015, Dalloz, Paris, pp. 78-84.**
4. **CROZE Hervé, « L'introduction de l'instance », Contribution du colloque de Lyon sur la procédure civile mondiale mondialisée, 12 juin 2003, pp. 93-102.**
5. **DARRIEUTORT Jean-Pierre, «Le contentieux des vérifications de comptabilité: l'expérience Française», Revue du Conseil d'Etat, Numéro spécial sur Le contentieux fiscal, 2007, pp. 55-60**
6. **DENIDENI Yahia, «Le Contentieux Fiscal», contribution au séminaire sur le contentieux fiscal, Institut Supérieur de Gestion et de Planification, Alger, 29-30 et 31 Mai 2004, pp. 05-65.**
7. **FERNANDEZ MONTALVO Rafael, «Le recours contre un acte de l'administration : question de procédure, recours devant le juge, l'expérience Espagnole», Contribution au séminaire multilatéral sur Le contrôle juridictionnel des actes administratifs, coopération juridique du conseil de l'Europe avec les pays d'Europe centrale et orientale, 13-15 Novembre 1996, pp. 50-64.**
8. **GHANEMI A., «Le contentieux fiscal en Algérie», Revue du Conseil d'Etat, Numéro spécial : Le contentieux fiscal, 2007, pp. 37-53.**

9. **LEPETIT-COLLIN Hélène, PERRIN Alix, « La distinction des recours contentieux en matière administrative : nouvelles perspectives », RFDA, Dalloz, Paris, N° 4, 27eme année, juillet-aout, 2011, pp. 813-829.**
10. **LIBERMANN Eduard, «Le recours contre un acte de l'administration: question de procédure, recours devant le juge», Contribution au séminaire multilatéral sur Le contrôle juridictionnel des actes administratifs, coopération juridique du conseil de l'Europe avec les pays d'Europe centrale et orientale, 13-15 novembre 1996, pp. 10-18.**
11. **MOKDAD Kouroughli, «L'expertise en matière administrative», Revue du Conseil d'Etat, N° 01, 2002, pp. 31-40.**
12. **NORMAND Jacques, « Le rôle respectif des parties et du juge dans les principes de procédure civile transnationale », contribution du colloque de Lyon sur la procédure civile mondiale mondialisée, 12 juin 2003, pp.103-1114.**
13. **SLIM Kammoun, «La nature juridique du contentieux fiscal», Association Tunisienne de droit fiscal, 03 et 04 janvier 2002, p 06. http://www.profiscall.com**

D/ Documents :

1. **Ministère des Finances, D.G.I, «Le recours juridictionnel : Déroulement du procès», I.G.P.C, Septembre 1995.**
2. **Ministère des Finances, DGI, «Le contentieux fiscal : contentieux de pleine juridiction», Bulletin des Services Fiscaux, N° 13, Décembre 1995.**
3. **Ministère des Finances, D.G.I, Direction du Contentieux, Bulletin des Services Fiscaux, N° 16, septembre 1996.**
4. **Ministère des Finances, D.G.I, Direction du Contentieux, Bulletin des Services Fiscaux, N° 17, Décembre 1996, Op. Cit., pp. 10-12.**

5. **Ministère des Finances, DGI, «Le contentieux fiscal : contentieux de pleine juridiction», Bulletin des Services Fiscaux, N° 06, Décembre 1998.**
6. **Ministère des Finances, D.G.I, «Les mesures spéciales d'instruction», I.G.P.C, juillet 2005.**

- **ج/ التعريف بالطلبة الموجه إليهم مقرر المادة:** مقرر هذه المادة موجه لطلبة السنة الأولى ماستـــر، فرع القانون الخاص، تخصص المهن القانونية والقضائية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة بجايـة.

- **د/ بيان المعارف المسبقـة المطلوبة في الطلبـة:**

  - القواعـد العامـة لنظرية الحق لاسيما منها القواعد المتعلقة بتعديل وتغير الأهلية.
  - القواعد العامة لنظرية القانون لاسيما منها قواعد سريان قانون الإجراءات المدنية والإدارية من حيث الزمان.
  - قواعد قانون الإجراءات المدنية والإدارية لاسيما: (قواعد التنظيم القضائي، قواعد الإختصاص القضائي لاسيما التفرقة بين جهات القضاء العادي وجهات القضاء الإداري، معايير التمييز بين القواعد الموضوعية والقواعد الإجرائية في القانون، التدقيق في معرفة بعض المصطلحات الإجرائية

- **و/ تقسيـم مقـرر المادة في الأعمال الموجهـــة**

  - و.1/ يتم الإعتماد عند تدريس هذه المادة في الأعمال الموجهة، على طريقة إعداد البحوث العلمية لدراسة مقرر المادة والفصول والمحاور المختلفة المحددة للمادة.

- و.2/ شروط الدعوى المدنية: في هذا البحث يتطرق الطلبة إلى البحث أساسا عن دراسة شروط صحة إجراءات الدعوى، وشروط قبول الدعوى على ضوء قانون الإجراءات المدنية والإدارية وبعض النصوص الخاصة.

- و.3/ عريضة افتتاح الدعوى: في هذا البحث يتطرق الطلبة إلى اكتساب المعارف القانونية حول تحرير عريضة افتتاح الدعوى، وحول إجراءات تسجيل عريضة افتتاح الدعوى.

- و.4/ الدفاع أمام القضاء: في هذا البحث يتم التطرق إلى دراسة أنواع الدفوع المثارة في الدعوى أمام القضاء من دفوع شكلية إجرائية ودفوع موضوعية ودفوع بعدم القبول.

- و.5/ تكوين ملف الدعوى: يتم التطرق في هذا البحث إلى دراسة كيفية إعداد الملف لرفع الدعوى أمام القضاء، وبيان كيفية إيداع وتبليغ وثائق ومستندات الملف للمحكمة وأطراف الدعوى.

نشـــــــــــــــر
محتـــــوى الجدول التوضيحـي المتضمن التعريف بمادة تطبيقات الدعاوى الإجرائية (1) ضمن وحدات التعليم الأساسية